الكلّيّات اللّغويّة
بين الأنماطيّة والتّوليديّة

سميّة المكّي
المعهد العالي للّغات
جامعة قرطاج

موجز البحث

ينظر هذا المقال في **الكلّيّات اللّغويّة** من خلال مقاربتين نظريّتين ظهرتا في الوقت نفسه تقريبا: هما التّوليديّة والأنماطيّة. فقد مثلت النّظرة الكلّيّة في كلتيهما ردّة فعل على النّسبيّة القصوى؛ وهو ما يفسّر التقاءهما حول سؤال مركزيّ في اللّغة الطّبيعيّة الممكنة. لكنّهما تختلفان في طريقة استخراج هذه الكليّات لاختلاف الفرضيّات الابستيميّة واختلاف المنهج . فالأنماطيّة تفترض أنّ التّنوّع الظّاهر في الألسن البشريّة يمكن تقييده وإخضاعه إلى الانتظام في شكل تعميمات تعيد بناء اللّغة الأصل التي انحدر منها عدد من الألسن المُثبتة، في حين أنّ النّظريّة التّوليديّة موجّهة بالفرضيّة الفطريّة التي تقوم أساسا على أنّ الإنسان مجهّز بقدرات ذهنيّة فطريّة مختزنة في الدّماغ؛ وهي فرضيّة تستند إلى "فقر المنبّه". وتبعا لذلك اعتمدت التّوليديّة منهج المقارنة اللّسانيّة الدّاخليّة التي تكتفي بلسان واحد باعتبار أنّ البنية اللّسانيّة موحّدة بين البشر؛ فتكون حينئذ مقاربة افتراضيّة استنتاجيّة بالأساس. في حين اعتمدت الأنماطيّة منهجا يقوم على المقارنة اللّسانيّة المتقاطعة التي تعتمد عيّنة كبيرة من الألسن البشريّة؛ فتكون بذلك مقاربة استقرائيّة بالأساس. ذاك ما سنبيّنه من خلال أمثلة اختباريّة قد تكشف عن تفاعل مثمر بين المقاربتين.

الكلمات المفاتيح: كليّات، توليديّة، أنماطيّة، مقارنة لسانيّة متقاطعة.

Abstract

This article deals with the language universals through two approaches that arose at around the same time: generativism and typology. The Universalist view in each represents a reaction against the extreme relativism. Therefore, they share the same central issue that seeks for the possible natural language. However, the two approaches differ in deriving universals because of the difference in epistemic hypotheses and scientific method. Typology posits that the variation in human languages can be constrained and regulated in generalizations that reconstruct the proto-language from which a number of attested languages have descended by evolution. The generative theory posits , however, the existence of innate mental abilities stored in the human brain. This innateness hypothesis refers to "the poverty of the stimulus". Accordingly, the generative approach is based on intra-linguistic comparison since the linguistic structure is unified among human beings, which basically makes of it a hypothetico-deductive theory. The typology approach, on the other hand, is based on cross-linguistic comparison that looks at a large sample of languages to discover universals, and thus is basically an inductive approach. This is what will be demonstrated in this paper through empirical data that might reveal a fruitful interaction between the two approaches.

Key words: universals, generativism, typology, cross-linguistic comparison.

مقدّمة[1]

يوجد في عالمنا حاليّا ما يفوق ستّة آلاف لسان، هذا الرّقم الهائل لا بدّ أن يعكس اختلافات لا حدّ لها يمكن أن نلاحظها بيسر في ترجمة المثال التّالي "**أعطى صالح كتابا إلى الطّفل**" إلى الإنكليزيّة واليابانيّة:

(1) أعطى صالح كتابا إلى الطّفل

(2)

John	gave	book a	to	the child
فاع- جون	أعطى	مفع-كتاب حدّ	إلى	منح-الطّفل

(3) (شينغو إماي 1998، Shingo Imai 14)

Taro ga	kodomo ni	hon o	atae-ta
فاع- تارو	منح- طفل	مفع-كتاب	ماض-أعطى

تختلف هذه الألسن الثلاثة في وجوه عدّة؛ فالنّظام الصّوتي في كلّ واحد منها مختلف. بل تختصّ العربيّة بصوتين لا يوجدان في الإنكليزيّة واليابانيّة هما حرفا "ص" و"ط". نلاحظ كذلك اختلافا في مستوى ترتيب الفعل والفاعل والمفعول، إذ تحقّق العربيّة التّرتيب **[ف فا مف]**، أمّا الإنكليزيّة فتحقّق التّرتيب **[فا ف مف]**، وأمّا اليابانيّة فتحقّق التّرتيب **[فا مف ف]**. وتختلف كذلك في مستوى طرائق الوسم الإعرابي؛ ففي حين توظّف العربيّة علامة الرّفع للفاعل والنّصب للمفعولين الأوّل والثاني، توظّف اليابانيّة حرف ga لإعراب الفاعل و o للمفعول و ni للممنوح (dative case). ولا تؤشّر الإنكليزيّة للحالات الإعرابيّة، ويستدلّ على الفاعل والمفعول والممنوح بالمواضع الإعرابيّة.

إلاّ أنّ هذا الاختلاف لا يحول دون وجود خصائص مشتركة، أوّلها اشتراك هذه الألسن في نظام صوتيّ يقوم على الحروف والحركات التي تأتلف لتكوّن المقطع. ثانيها اقتضاء فعل العطاء ثلاثة مكوّنات إعرابيّة: الفاعل، المفعول والممنوح (المفعول به الثاني) توافقها ثلاثة أدوار محوريّة: المنجز، المتحمّل والمستفيد. والمستوى الثالث المشترك هو التّعبير عن الحدث بالفعل والتّعبير عن الأدوار المحوريّة بالاسم. هذه الخصائص المشتركة تتحقّق في عديد الألسن إن لم يكن في جميعها. وهي ما يصطلح عليها في اللّسانيّات بـ"الكلّيّات".

---

[1]. **قائمة المختصرات**: 1، 2، 3: المتكلّم، المخاطب، الغائب، إض: إضافة (genetive)، اس: اسم، إش: إشاريّ، م حدّ: مركّب حدّي، ح: حرف، لص بع: لصيقة بعديّة، لص قبل: لصيقة قبليّة، ز: زمان، ف: فعل، فا: فاعل ،فاع: فاعليّة (nominative)، م: مركّب، مف: مفعول، مفر: مفرد، مفع: مفعوليّة (accusative)، مذ: مذكّر، مض: ماض، منح: إعراب الممنوح، ملك: ملكيّة، مو: موصول
PRO : Gros pronom (ضم كبير)، pro : petit pronom (ضم صغير)

تمثّل الكلّيّات اللّغويّة هدفا أساسيّا لعديد النّظريّات اللّسانيّة تساعد اللّسانيّ على فهم كيفيّة اشتغال الألسن والكشف عن خصائص اللّغة الطّبيعيّة الممكنة. ومن أبرز النّظريّات التي اعتنت بالبحث في الكلّيّات **الأنماطيّة** (Typology) وهي نظريّة في تصنيف الألسن إلى أنماط لغويّة بحسب سماتها المشتركة، أسّسها غرينبورغ (Greenberg). ومن أهمّ أعلامها جيفون (Givón)، وهايمن (Haiman)، وكومري (Comrie)، وهوبر (Hopper) وطومسن (Thompson). وتعدّ **التّوليديّةُ** (Genarativism) كذلك من أبرز النّظريّات اللّسانيّة التي اعتنت بالكلّيّات. فقد مثّل البحث في الكلّيّات في كلتيهما مقياسا في تحديد مدى الكفاية التّفسيريّة للنّظريّة التي يُنتظر منها أن توفّر أدوات تمكّن من وصف نحو أيّ لسان طبيعيّ.

إلاّ أنّ هذا الاتّفاق في الهدف لا يعني اتّفاقا في مستوى تصوّر الكلّيّات، نظرا إلى اختلافهما المنهجي في استخراجها واختلافهما في تفسير الاكتساب اللّغوي. فالكلّيّات الأنماطيّة هي قوالب (patterns) انتظاميّة لما يلاحظ من تنوّع في الألسن؛ إذ تُسفر المقارنة بين أنحاء الألسن البشريّة عن تنوّع واضح تسعى الأنماطيّة إلى تقييده بقوالب تنوّع نظاميّة. أمّا الكلّيّات التّوليديّة فهي نظام من المبادئ المحدّدة للحالة الابتدائيّة للّغة، وهذه المبادئ مختزنة في الدّماغ البشري تمكّن من المرور إلى الحالة النّهائيّة وهي اللّسان. وتؤسّس مجتمعة ما يُعرف بالنّحو الكلّي. والنّحو الكلّي هو دراسة الخصائص النّحويّة المشتركة بين كلّ الألسن من حيث هي قدرات فطريّة تمكّن الطّفل من اكتساب لغته دون تعلّم حقيّ من قبيل الحفظ أو إصلاح الخطإ.

نهتمّ في هذا العمل بالمقاربة التّوليديّة الشّمسكيّة والمقاربة الأنماطيّة الغرينبورغية للكليّات اللّغوية لنحدّد مظاهر الالتقاء والاختلاف بينهما. وسنعتني في مستوى مظاهر الالتقاء بالتّوجّه الكلّي للمقاربتين من حيث هو توجّه مضادّ لـ"لنّسبيّة القصوى" (extreme relativism). ثمّ ننظر في الهدف الأساسي لكلتيهما وهو البحث في اللّغة الطّبيعيّة الممكنة. ونخصّص المبحث الثالث لتصنيف المقاربتين للكلّيّات اللّغويّة وتحديد أوجه الالتقاء بين التّصنيفين مركّزين أثناء ذلك على معطيات اختباريّة.

وننتقل في مرحلة موالية إلى تحديد أوجه الاختلاف بالنّظر في المقابلات التّالية: المقاربة النّشوئيّة للّغة/المقاربة الفطرية، والمقارنة اللّسانيّة المتقاطعة/المقارنة اللّسانيّة الدّاخليّة، والمقاربة الوظيفيّة/المقاربة الشّكلانيّة.

1. أوجه التّشابه

1.1. كلتاهما مقاربة كلّيّة

ظهرت المقاربة الشّمسكيّة للكلّيّات اللّغويّة في الوقت نفسه الذي ظهرت فيه المقاربة الغرينبورغيّة في أواخر الخمسينات. فكلتا المقاربتين مثلت ردّة فعل على "**النّسبيّة القصوى**" التي ترى أنّ لكلّ ثقافة ولكلّ لسان خصائص متفرّدة.

فقد مثّلت الأنماطيّة ردّة فعل على النّظرة الانتروبولوجيّة التي تذهب إلى أنّ الألسن البشريّة تختلف اختلافا اعتباطيّا ولا وجود لانتظامات تجمعها؛ إذ تبحث الانتروبولوجيا اللّسانيّة في كيفيّة تشكيل الألسن للتّواصل وفي أشكال الهويّة المجتمعيّة وأفراد المجموعات اللّسانيّة. وتفترض أنّ المقدرة اللّغويّة البشريّة هي إنجاز عرفانيّ واجتماعيّ يوفّر أدوات للتّفكير والتّفاعل مع المجتمع. وتذهب إلى أنّ النّسبيّة اللّسانيّة مرتبطة بالنسبيّة الثّقافيّة، بل هما متلازمتان. وفي هذا السّياق، انتقد جون غنمبورز (John Gumperz) مفهوم اللّغة على النّحو الذي يراه اللّسانيّون، وأقحم مفاهيم التّنوّع (variation) والمجموعة اللّسانيّة (linguistic community). وأطلق هايمز (Dell Hymes) دعوته لدراسة الأحداث التّواصليّة دراسة مقارنيّة لغاية الوقوف على طرق التّعبير عن النّشاط الثّقافي، محوّلا بذلك مركز الاهتمام من الكلّيّات اللّغويّة إلى الاختلاف اللّساني من خلال دراسة التوّظيف الفعلي للّغة في التّفاعل الاجتماعي. فدُرست اللّغة عندهم باعتبارها نشاطا اجتماعيّا، وفُسّر الاختلاف بين الألسن باختلاف الأنماط المجتمعيّة.

في المقابل، بيّن غرينبورغ مؤسّس الأنماطيّة أنّ التّنوّع الظاهر بين الألسن يمكن تقييده بالبحث عن قوالب لسانيّة (linguistic patterns) ينتظم فيها ذاك التّنوّع.

ومثّلت النظريّة التّوليديّة ردّة فعل على النّظريّة السّلوكيّة لبياجي وسكينر التي تذهب إلى أنّ الإنسان يتشكّل بالتّفاعل مع المحيط الخارجيّ وأنّ الاكتساب اللّغوي يتحقّق عبر التّعلّم بالاستجابة لمثير. وتفسّر السّلوكيّة التّعلّم اللّساني دون الإحالة على عمليّات ذهنيّة. بل يتمّ التّركيز على ملاحظة السّلوك وكيفيّة تأقلم الطّفل مع محيطه اللّساني. وقد انطلق سكينر من فرضيّة المثير والاستجابة ليطوّر منوالا تفسيريّا يركّز فيه على تقوية (reinforcement) الاستجابة بمثير جديد؛ فيمرّ التعلّم اللّغوي عنده بالمراحل التّالية:

مثير ← استجابة ← تقوية

وبذلك يكون الاكتساب اللّغوي عنده تطوّرا لمجموعة من العادات وتتابع المحاولات والحفظ وتدارك الأخطاء، رافضا بذلك المعرفة الفطريّة، لأنّ المعرفة عنده هي نتاج التّفاعل مع المحيط عبر شرط المثير- استجابة.

في حين تذهب التّوليديّة إلى أنّ الاكتساب اللّغوي يفسّر بقدرات ذهنيّة فطريّة تعود إلى "فقر المنبّه" (Poverty of the stimulus) الذي يتمثّل في وجود قدرات نهائيّة محدودة تسمح في المقابل بقدرات تعبير لا نهائيّة. وقد بُني هذا الافتراض على ما لوحظ من قدرة المتكلّمين الذين يواجهون عبارات لم يتعرّضوا لها سابقا في تجربتهم اللّسانيّة على فهم تلك العبارات والإنتاج على منوالها. واصطلح شمسكي على هذه القدرة البارعة بـ "الإبداع" (Creativity)؛ فافترض معرفة فطريّة للّغة تمكّن الطفل من قدرة بارعة على اكتساب لسان ما وحذقه في فترة وجيزة دون الحاجة إلى التعلّم. من هنا سطّر شمسكي هدف بحوثه اللّسانيّة حول ظاهرة الاكتساب باعتبارها نقطة التحوّل من الحالة العرفانيّة الابتدائية للفكر إلى الحالة الموافقة للّسان الطبيعي، فلا يكون الطّفل بذلك مؤهّلا لاكتساب لسان دون آخر لأنّ البنية الأساسيّة للّغة موحّدة داخليّة لا تأتيه من الخارج. لذا وجب البحث عن الكلّيّات التي تؤسّس شكلا موحّدا للاكتساب اللّغوي.

2.1. ما هي اللّغة الطبيعيّة الممكنة؟

تشترك النّظريّتان في سؤال مركزيّ واحد يوجّه دراستهما للّغة هو السّؤال المتعلّق باللّغة الطّبيعيّة الممكنة.

إنّ فرضيّة شمسكي حول ظاهرة الاكتساب اللّغويّ قادته إلى اعتبار الحالة العرفانيّة الأولى حالة مختزنة في دماغ الإنسان. وقد أفرز البحث في خصائصها نظريّة النّحو الكلّي [ن ك]. فأضحى بذلك موضوعُ اللّسانيّات تأسيس نظريّة الخصائص الكلّيّة للّغات الطبيعيّة أي وضع خصائص مفهوم "اللّغة الطّبيعيّة الممكنة" التي تقتضي بدورها مفهوم " الكلّيّات".

وتحدّد السّؤال في الأنماطيّة كذلك بالبحث في الأنماط اللّغويّة الممكنة. فإذا أراد الأنماطيّ البحث في ترتيب الفعل والفاعل والمفعول عبر الألسن البشريّة، فعليه أن يجمع عيّنة كبيرة من الألسن ليستقرئ التّرتيبات الممكنة المُلاحَظة لهذه المكوّنات وليتكهّن بالتّرتيبات الغائبة الممكنة منطقيّا.

وقد أفضت وحدة الهدف إلى اشتراك النّظريّتين في البدء بتحليل البنية اللّسانيّة باعتبارها بنية موحّدة. وهو ما يتطلّب تجاوز المعطيات الملاحَظة لتجريدها في شكل كلّيّات باعتبار أنّ التّجريد ضروريّ في صياغة الكلّيّات. لكنّ

درجة التّجريد مختلفة بين المقاربتين. فغرينبورغ يشتغل على المعطيات التي يجمّعها من أكبر عدد من الألسن ويعتني بما يُلاحَظ أي بالمستوى السّطحي للبنية. فيتمّ استيعاب الخصائص الجوهريّة للّغة بواسطة تعميمات لما يُلاحَظ مباشرة. أمّا شمسكي فيشتغل على ما يُلاحَظ وما لا يُلاحَظ، أي على أبنية سطحيّة وأبنية مجرّدة سواء كانت عميقة أو منطقيّة.

3.1. تصنيف الكلّيّات

1. 3. 1. الكلّيّات الأنماطيّة

تصنّف الأنماطيّة الكلّيّات إلى: كليّات مطلقة (absolute universals) وكلّيّات غير مقيّدة (unrestricted universals) وكلّيّات استلزاميّة (implicational universals).

أمّا **الكليّات المطلقة** فهي الكلّيّات التي تنسحب على كلّ الألسن البشريّة، فلا تحتمل وجود استثناءات، من ذلك:

(4) لكلّ الألسن حروف وحركات.

يمكن أن نعبّر عن هذه الكلّيّة باللّوحة الرّباعيّة الخانات (Tetrachoric table) التّالية:

	حروف	انعدام الحروف
حركات	+	–
انعدام الحركات	–	–

تُعدّ اللّوحة الرّباعيّة الخانات وسيلة ناجعة في الكشف عن المعطيات الاختباريّة للأنماط اللّغويّة المُثبتة وغير المُثبتة. فحسب الجدول السّابق، يمثّل النّمط الذي تكون فيه خانة الحركات وخانة الحروف موجبتان النّمط الوحيد المُثبت (attested type). أمّا بقيّة الأنماط فهي أنماط غير مُثبتة (unattested type)؛ فلا توجد ألسن تتحقّق فيها الحروف وتنعدم الحركات أو تنعدم فيها الحروف وتتحقّق الحركات أو تنعدم فيها الحركات والحروف معا.

وأمّا **الكلّيّات غير المقيّدة** فهي التي تُطبّق بنسبة مئوية عالية؛ فتحتمل بذلك وجود بعض الاستثناءات. وتمثّل كلّيّة غرينبورغ الخاصّة بترتيب الفاعل

والمفعول مثالا للكلّيّة غير المقيّدة:

(5) **"في الجمل الخبريّة ذات الفاعل والمفعول الاسميّين، يكاد يكون الترتيب المهيمن دائما هو التّرتيب الذي يسبق فيه الفاعل المفعول."**

(غرينبورغ، 1966، 77)

فحسب هذه الكلّيّة غير المقيّدة، تنزع الفواعل نزوعا قويّا إلى أن تسبق المفاعيل في أغلب الألسن البشريّة، لكن يخرج عدد من الألسن عن هذا التّرتيب. فيكون الترتيب المهيمن (dominant order) هو التّرتيب **فا مف**.

بذلك يصنّف غريبورغ الألسن في نمط مخصوص هو النّمط: **[فا مف]**، فيكون النّمط **[مف فا]** نمطا نادرا جدّا. ونلاحظ من خلال صياغة غرينبورغ للكلّيّة (5) أنّه كان حذرا من الاستثناءات. وقد توصّل طوملين (Tomlin 1986) إلى أنّ الاستثناءات في هذه الحالة تمثل قرابة 5% . ودعّم درايرDryer 2005) (كلّيّة غرينبورغ من خلال عمليّة المسح التي أنجزها لترتيب الكلم في الألسن البشريّة القائم على ثلاثة عناصر أساسيّة: الفعل، الفاعل والمفعول، ليحدّد من خلالها التّوزيع الجغرافي للأنماط الممكنة منطقيّا: **[فا ف مف]، [فا مف ف]، [ف فا مف]، [مف ف فا]، [مف فا ف]، [ف مف فا]**[1].

وأمّا **الكلّيّات الاستلزاميّة** فتختلف عن الكليّات غير المقيّدة؛ فهي لا تقرّ بانتماء كلّ الألسن إلى نمط واحد. بل تقيّد الأنماط اللّغويّة الممكنة منطقيّا، فتحصر التّنوّع اللّسانيّ، لكنّها لا تلغيه. لذلك تعتبر الكلّيّات الاستلزاميّة قوالب تنوّع (patterns of variation). إنّها تعميمات لخصائص تهمّ عددا معيّنا من الألسن.

وتنصّ الكلّيّة الاستلزاميّة على ما يلي:

(6) **"إذا كانت للسان ما خاصّيّة أ، كانت له الخاصّيّة ب"**،

فتقوم أساسا على علاقة استلزام بين خاصّيّتين نحويّتين. ويمكن أن نقدّم مثالا على ذلك كليّة هاوكينس (Hawkins 1983):

(7) **"إذا كان للسان ما اسم يسبق اسم الإشارة كان له اسم يسبق الجملة الموصولة."** (هاوكينس:1983: 84، الكلّيّة XI')

تقوم هذه الكلّية على تلازم ترتيبين اثنين: ترتيب اسم الإشارة والاسم من ناحية

---

[2]. انظر خرائط توزيع هذه الترتيبات الأساسيّة في العالم حسب درايرDryer 2005 في آخر هذا العمل.

وترتيب الجملة الموصولة والاسم من ناحية أخرى. ويمكن التّعبير عنها منطقيّا على النّحو التّالي: اس إش ⊂ ا س مو.

تقرّ هذه الكلّيّة بأربعة أنماط ممكنة منطقيّا هي التّالية:

النّمط 1: اسم الإشارة والجملة الموصولة كلاهما يلي الاسم

(8) البمبا (Bemba): (شانغ وكولا، 2006، 34)

ú-lu-	ú-lu-kásu
هذا	الفأس

هذا الفأس

(9) .

ba-Mutale	ni	pansé	lolesha	-léé-	ábá-	ba-kafúnda disha
موتال-2 مفر مذ	رابطة	خارج	نظر	**2مفر مذ- مو 2**		المعلّم

المعلّم الذي ينظر إلى الخارج هو السيّد موتال.

(10)

maíló	mwéene	n-a-	ábo	abó	-abántú	
أمس	مض- رأى	ز-1مف مذ	**مو 2**	**إش 2**	شخصان	

ذانك الشخصان اللّذان رأيتهما بالأمس

النّمط 2: يلي اسمُ الإشارة الاسمَ وتسبق الجملةُ الموصولةُ الاسمَ، وهو نمط نادر جدّا حسب درايرِ 2001؛ إذ لا يتحقّق إلاّ في تسعة أجناس في عيّنة لسانيّة تتكوّن من 201 جنس.

النّمط 3: يسبق اسمُ الإشارة الاسمَ وتلي الجملةُ الموصولة الاسمَ، وهو نمط يتحقّق في العربيّة:

(11) التّمرين الذي أنجزته سهل

(12) هذا المعهد

النّمط 4: اسمُ الإشارة والجملة الموصولة كلاهما يسبق الاسمَ

(13) اليابانيّة:

姉が	作った	天ぷら
ane-ga	tsukutta	tempura
فاع-أخت	صنع-مض	تمبورا

التّمبورا [التي] صنعتها أختي

(14)

本 書
Kono Hon
الكتاب **هذا**
هذا الكتاب

ونلاحظ هنا أنّ اليابانيّة لا تستعمل موصولا لربط الجملة الموصولة باسمها.

تقيّد هذه الكلّيّة الاستلزاميّة ظاهرة تنوّع التّرتيب في مستوى ترتيبين لسانيّين مستقلّين: ترتيب اسم الإشارة مع الاسم وترتيب الجملة الموصولة مع الاسم. فتُفرز ثلاثة أنماط ممكنة (1، 3، 4) وتقصي النّمط الثّاني.
يمكن أن نعبّر عن ذلك باللّوحة الرّباعيّة الخانات التّالية:

	إش اس	إس إش
مو اس	+	-
اس مو	+	+

ويمكن الجمع بين كلّيّتين استلزاميّتين متضادّتين فتكوّنان معا كلّيّة تشارطيّة (biconditional univeral). ونقدّم مثالا على ذلك كلّيّة غرينبورغ (1966أ):

(13) "**في الألسن التي تكون فيها اللّصيقة قبليّة، تكاد تلي حالة الإضافة (genetive case) دائما الاسم المتحكِّم، أمّا في الألسن التي تكون فيها اللّصيقة بعديّة، فتكاد تكون حالة الإضافة سابقة دائما**". (غرينبرغ 1966 أ:78، الكلّيّة 2)

تنضوي العربيّة ضمن الكلّيّة الاستلزاميّة الأولى لص قبل ⊂ اس إض:

(15) الطّالب **في** القسم
(16) باب الدّار

أمّا **التّركيّة** فتنضوي ضمن الكلّيّة الاستلزاميّة الثّانية:

لص بع ⊂ إض اس

(17)

Sen-in	icin
إض- أنت	لـ

لأجلك

(18)

müdür-**ün**	ev-i
ملك: 3 مفر- منزل	**إض**- مدير

منزل المدير

نلاحظ في المثالين العربيّين أنّ اللّصيقة قبليّة (preposition) تسبق الاسم، أمّا في حالة تركيب الملكيّة (possessive construction) فإنّ علامة الإعراب تلي الرّأس الاسمي المملوك، أي في مستوى المالك[1]. وينعكس التّرتيب في التّركيّة؛ فتكون اللّصيقة بعديّة (postposition) لاحقة للاسم، وتكون حالة إعراب الإضافة في تراكيب الملكيّة قبليّة سابقة للرّأس الاسمي لأنّ الرّأس المملوك لاحق للمالك. ويمكن التّعبير عن الكلّيّة التّشارطيّة باللّوحة الرّباعيّة الخانات التّالي:

	اس إض	إض اس
لص قبل	+	-
لص بع	-	+

فنلاحظ أنّ الفرق بين اللّوحة الرّباعيّة الخانات الخاصّة بالكلّيّة الاستلزاميّة واللّوحة الرّباعيّة الخانات الخاصّة بالكلّيّة التّشارطيّة يكمن في أنّ الأولى تحتوي شغورا واحدا، في حين تحتوي الثّانية شغورين اثنين.

إنّ الفرق بين الكلّيّات غير المقيّدة والكلّيّات الاستلزاميّة هو أنّ الأولى تفسّر الانتظام (uniformity) لذلك فإنّ عددها قليل نسبيّا. في حين تفسّر الثّانية التّنوّع (variation) بتقييده في قالب تنوّع لسانيّ؛ فتلتقي إلى حدّ ما بمفهومي المبادئ والمقاييس في التّوليديّة اللّذين ظهرا في منوال التّحكّم والرّبط (1981).

[1]. يوافق مصطلح تركيب الملكيّة مصطلح المركّب الإضافيّ في النّحو العربيّ، ويُوافق مصطلح المملوك المضافَ، ويوافق المالكُ المضافَ إليه.

1. 3. 2. المبادئ والمقاييس

المبادئ والمقاييس منوال نظريّ طوّره شمسكي في نظريّة التّحكّم والرّبط (1981)، حيث اعتبر النّحو الكلّيّ نظاما من المبادئ التي تشترك فيها الألسن البشريّة ومجموعة من المقاييس التي تستوعب الاختلافات بين الألسن أي التّغيّر اللّغوي[4].

نوضّح ذلك من خلال بعض الأمثلة.

الرّأسيّة الكلّي مثلا مبدأ ينصّ على أنّ كلّ مركّب نحويّ إسقاط لرأس يحدّد نوع ذاك المركّب، ويقتضي الرّأس متمّما. فمركّب الإضافة [باب القسم] إسقاط للرّأس الاسمي "باب" ومتمّمه "القسم"، والمركّب الحدّي [الباب] إسقاط للحدّ "الـ" ومتمّمه "باب". فكلّ الرّؤوس تسلك السّلوك النّحوي نفسه. لكنّ موضع الرّأس ينضوي ضمن مقاييس التّغيّر؛ لذلك تصنّف الألسن إلى ألسن ابتدائيّة الرّأس (head-initial language) مثل العربيّة والإنكليزيّة حيث يكون الفعل ابتدائيّا بالقياس إلى متمّمه، وألسن نهائيّة الرّأس (head-final language) مثل الكوريّة واليابانيّة حيث يكون الرّأس نهائيّا بالقياس إلى متمّمه. فلنقارن موضع الرّأس في الأمثلة التّالية:

(19) أغلق لباب
(20) Fermes la porte
(21) Moonul dadala
أغلق الباب (الباب أغلق)

إذا نظرنا في المركّب الفعلي في العربيّة، لاحظنا أنّ الرّأس الفعلي سابق لمتمّمه المفعول "الباب". وكذلك الشّأن في الفرنسيّة حيث يسبق الرّأس الفعلي (Fermes) متمّمه (la porte). لذلك ينضوي اللّسانان ضمن الألسن الابتدائيّة الرّأس. أمّا في المثال الكوريّ، فنلاحظ أنّ الرّأس الفعلي "dadala" لاحق لمتمّه "Moonul"، لذلك تصنّف ضمن الألسن النّهائيّة الرّأس. ويطلق على مقياس التّغيّر هذا مقياس موضع الرّأس (parameter Head position).

الإسقاط الموسّع (Extended Projection Principle) مبدأ كلّيّ كذلك خاصّ بإجباريّة الفاعل. و ينصّ على أنّ كلّ فعل يسقط فاعلا، فلا بدّ من مكوّن اسميّ في موضع الفاعل. وقد احتيج إلى هذا المبدأ في أبنية المبهم في الإنكليزيّة في

---

[4]. انظر نقد الكلّيّات التّوايديّة وتقييسها حسب خصائص العربيّة في سميّة المكّي (2013): الباب الثاني والثّالث.

مثل:

There is a man in the room (22)

تثير هذه الجملة إشكال الفاعل، فالفاعل الحقيقي فيها هو المركّب الاسمي a man باعتبار البنية العميقة الموافقة لـ(21):

A man is in the room (21أ)

حيث يحتّل "a man" موضع الفاعل المرفوع. ولتفسير المبهم في البنية (21)، تمّ افتراض نقل المركّب الاسمي (a man) إلى موضع بعد الفعل، ممّا آل إلى توليد موضع فارغ:

Ø is a man in the room (21ب)

لذلك يملأ بإقحام المبهم "There". هذا الإقحام يقتضيه مبدأ الإسقاط الموسّع حتّى يكون للبنية فاعل.

ويشتغل هذا المبدأ كذلك عند غياب فاعل متحقّق معجميّ في مثل:

(23) العربيّة:

كتب درسه

(24) البرتغاليّة:

Vamos a la playa

الشاطئ إلى نذهب

نذهب إلى الشّاطئ

(25) الفرنسيّة:

Se raser dans le noir est dangereux

(26) الإنكليزيّة:

I want to succeed

نلاحظ في المثال الأوّل من العربيّة أنّ الفاعل غير متحقّق، لذلك افترض شمسكي موضعا فارغا بعد الفعل خاصّا بالضّم الصّغير (pro) يضطلع بدور الفاعل ويحمل سمة الرّفع، ويستدلّ عليه بإمكان ملئه معجميّا:

(22أ) كتب زيد درسه

ويوافق الضّم الصّغير ما أطلق عليه النّحاة العرب "**الضّمير المستتر**".

ويطرح المثال (23) من البرتغاليّة الظّاهرة نفسها؛ فالفاعل فيها غير ظاهر. ولمّا كانت البرتغاليّة من صنف الألسن [فا ف مف]، افترِض وجود ضم صغير قبل الفعل:

pro Vamos a la playa (أ23)

ويمكن ملء موضع الفاعل الفارغ بما يلي:

Nostros vamos a la playa(ب23)
نحن نذهب إلى الشاطئ

ويطرح المثالان (24، 25) الإشكال نفسه، فلا وجود لفاعل ظاهر خاصّ بالفعلين: se raser ، succeed وهو ما يحرج مبدأ الإسقاط الموسّع. لذلك افترض شمسكي وجود ضم كبير (PRO) يضطلع بدور الفاعل:

PRO se raser dans le noir est dangereux (أ24)

I want PRO to succeed (أ25)

ويكمن الفرق بين الضّم الصّغير والضّم الكبير في أنّ الأوّل يقبل التّعحيم كما رأينا في (22، 23)، أمّا الثاني فلا يقبل التّعجيم لأنّ تعجيمه يولّد أبنية غير مقبولة:

*Jean se raser dans le noir est dangereux (أ24)

*I want I to succeed (أ25)

فيكون الضّم الصّغير والضّم الكبير من الظّواهر المتغيّرة بين الألسن وليست خصائص مشتركة. نلاحظ في هذه الحالة أنّ مبدأ الإسقاط الموسّع مبدأ كلّيّ، أمّا طبيعة الفاعل الفارغ فتنضوي ضمن مقاييس التّغيّر.

الاستفهام ظاهرة كلّيّة تتحقّق في كلّ الألسن البشريّة، لكنّ موضع اسم الاستفهام ينضوي ضمن مقاييس التّغيّر، ويُطلق عليه المقياس الميميّ (wh-parameter). يحدّد هذا المقياس ما إذا كانت عبارات الاستفهام تنقل إلى صدارة الجملة أم تبقى في موضعها. فيسمح هذا المقياس بنمطي تغيّر فحسب نستدلّ عليهما بالمثالين التّاليين من العربيّة والصّينيّة المندريّة:

(27) ماذا كتبت؟

(28)

Hufei	mai-le	shenme
هوفاي	اشترت	**ماذا**

ماذا اشترت هند؟

نلاحظ في المثال الأوّل من العربيّة أنّ توليد الاستفهام يؤول إلى نقل اسم

الاستفهام إلى صدارة الجملة (wh-movement)، أمّا في الصّينيّة المندريّة فيلزم اسم الاستفهام موضعه (wh-in situ) ولا يخضع للنّقل.

فتتوافق المبادئ التّوليديّة مع الكلّيّات المطلقة والكلّيّات غير المقيّدة الأنماطيّة، وتتوافق الكلّيّات الاستلزاميّة الأنماطيّة مع المقاييس التّوليديّة. لكن يكمن الفرق بين المقاربتين في أنّ الأولى تولي أهمّيّة بالغة للكلّيّات الاستلزاميّة باعتبارها قوالب تنوّع. أمّا الثانية فتركّز على المبادئ لأنّ كثرة مقاييس التّغيّر تضعف النّحو الكلّي.

2. أوجه الاختلاف

2. 1. النّظرة النّشوئيّة للّغة / النّظرة الفطريّة

تقوم الأنماطيّة على فرضيّة ابستمولوجيّة أساسها أنّ الألسن مشتقّة تاريخيّا من لغة أصل (Proto-language) ورثت عنها السّمات الكلّيّة. فتكون البنية اللّغويّة بمقتضى ذلك بنية موحّدة عبر الزّمن وتكون القواعد المتحكّمة في هذه البنية اللّغويّة حاضرا وماضيا ومستقبلا قواعد واحدة بما أنّ الألسن انحدرت من لغة واحدة بصفة تدريجيّة. وهذا ما يجعل الألسن الموجودة في أيّامنا هذه لا تختلف عن الألسن التي كانت موجودة في الماضي. ويقتضي هذا الافتراض أن تنسحب الكلّيّات المكتشفة في الألسن المعاصرة على الألسن القديمة. فلا تمثّل الأنماط اللّغويّة وفق هذا التّصوّر حالات آنيّة تكون عليها الألسن في فترة بعينها، بل هي مراحل تمرّ عبرها تلك الألسن. بذلك يُعاد تحليل تلك الحالات الآنيّة باعتبارها مراحل في عملية التّغيّر اللّغويّ. تلك هي الفرضيّة النّشوئيّة للّغة (evolutionary hypothesis).

لكنّ الإشكال الذي تواجهه الأنماطيّة هو انقراض مئات الألسن في القرن الماضي، ومئات الألسن الأخرى لم تعد قادرة على البقاء في مجموعات لسانيّة حيويّة. فالألسن تموت وغالبا ما يؤثّر ذلك على البنية النّحويّة؛ ومن الصّعب حينئذ إعادة بناء هذه الألسن في ظلّ غياب وثائق أو تسجيلات توثّقها. وتُماثل ظاهرةُ انقراض الألسن وفقدان المجموعات اللّسانيّة ظاهرةَ انقراض الأنواع وفقدان موطنها الطّبيعيّ، فتوازي المشاكل الاختباريّة للبحث اللّساني مشاكل البحث البيولوجي خاصّة في مستوى نظريّة النشوء وعلم البيئة. وذاك ما يهدّد الكفاية التّفسيريّة في كلّ منهما.

أمّا النّظريّة التّوليديّة فتقوم على فرضيّة أنّ الإنسان مجهّز بيولوجيّا بجهاز فطريّ أطلق عليه شمسكي " المقدرة اللّغويّة" (language faculty). ويمكن أن

نعرّف المقدرة اللّغويّة على أنّها برنامج في الاكتساب اللّغوي يمكّن من الكشف عن النّحو باعتماد التّجربة اللّسانيّة. وتختصّ هذه المقدرة بأنّها متفرّدة يتميّز بها البشر عن غيرهم من الكائنات. وهي كذلك موحّدة بين البشر على اختلاف قدراتهم الذّهنيّة. تعرف هذه الفرضيّة التّوليديّة بالفرضيّة الفطريّة (innateness hypothesis).

وقد ميّز شمسكي منذ منوال النّظريّة المعياريّة بين الملكة (competence) باعتبارها معرفة المتكلّم السّامع بلغته والإنجاز (performance) باعتباره التّوظيف الفعلي لتلك الملكة (ن شمسكي 1965، ص 4). وتمثل دراسة الملكة الأساس في تحديد الكلّيّات بما أنّها هي التي تمكّن الإنسان من التّكلّم بلسانه الفطريّ. وييسّر الكشف عن هذه الملكة بدوره فهم جزء هامّ من الإنجاز؛ فإذا كانت دراسة الملكة اللّغويّة هي دراسة للمعرفة الضّمنيّة الكامنة التي يحملها المتكلّم حول نحوه، فإنّنا ندرس بذلك جهازا عرفانيّا مختزنا في الذّهن/الدّماغ البشريّ. وأكّد شمسكي في برنامجه الأدنوي هذه الفرضيّة باستعمال مصطلح اللّغة الدّاخليّة لـ L_i (internal language L_i) للتّعبير عن الملكة اللّغويّة. ولهذا التّصوّر العرفانيّ أثره في وصف النّحو وفي المنهج المعتمد في استخراج الكلّيّات؛ فيكفي أن نشتغل على نحو الإنكليزيّة وحدها لنتمكّن من تحديد النّحو الكلّي.

نصل إلى أنّ هناك اختلافا بين المقاربة النّشوئيّة والمقاربة الفطريّة. لكنّ أساس التّفسير اللّسانيّ عندهما واحد وهو أساس بيولوجيّ. أمّا الأساس البيولوجي في التّوليديّة فهو أساس مباشر موجود في المقدرة اللّغويّة باعتبارها "عضوا ذهنيّا" يماثل عضو القلب أو الدّورة الدّمويّة أو النّظام البصري، أي هي جزء من البنية العضويّة، فتكون "الحالة الابتدائيّة" للمقدرة اللغويّة "تعبيرا للجينات يماثل الحالة الابتدائيّة للنّظام البصري البشري" (شمسكي، 2002، 85) . وأمّا في الأنماطيّة فهو أساس غير مباشر موجود في التّطوّر الوراثي للّغة عبر الزّمان، أي في التّصوّر النّشوئي للّغة.

في هذا السّياق يذهب كروفت إلى أنّ "التّفسير البيولوجيّ في النّحو التّوليديّ تفسيرمادّي: فالكلّيات اللّغويّة هي في النّهاية خصائص فطريّة للكائن البشري. أمّا التّفسير البيولوجيّ في المقاربة الأنماطيّة فليس مادّيا. إنّه تفسير نشوئيّ، لكنّه خاصّ بنشوء الأبنية اللّغويّة في الاستعمال اللّغويّ، وليس خاصّا بالنّشوء الوراثيّ البيولوجيّ للقدرة اللّغوية البشريّة". (كروفت، 2003، 286 - Croft 288)

إنّ الفرضيّة النّشوئيّة الأنماطيّة والفرضيّة الفطريّة التّوليديّة كلاهما افتراض عامّ لا نملك إلاّ اختباره اختبارا غير مباشر أو دحضه.

2. 2. المقارنة اللّسانيّة المتقاطعة / المقارنة اللّسانيّة الدّاخليّة

المقارنة اللّسانيّة المتقاطعة (cross-linguistic comparison) هي الخاصّيّة الأساسيّة التي تميّز المقاربة الغرينبورغيّة عن المقاربة الشّمسكيّة. إنّ تفسير الظّاهرة اللّسانيّة في لسان واحد في الأنماطيّة لا يمكن أن يتأسّس إلاّ بعقد مقارنة بينه وبين ألسن أخرى. فإن أراد الأنماطيّ أن يدرس مثلا توزيع اللّصيقة (adposition) بالقياس إلى الاسم، بدأ بالعربيّة؛ فيلاحظ الأبنية التّالية مثلا:

(29) التّلميذ **في** القسم
(30) ذهبت **إلى** المدرسة
(31) الكتاب **على** الطّاولة

يمكنه آنذاك أن يصوغ التّعميم التّالي:

(32) **"اللّصيقة تسبق الاسمَ"**

لكنّه يتساءل في مرحلة موالية عن أهمّيّة هذا التّعميم بالنّسبة إلى الألسن البشريّة برمّتها؟ فقد يؤول النّظر في الفرنسيّة والإنكليزيّة إلى التّخلّي عن هذا التّعميم:

(33) **الفرنسيّة**
sur la table
(34) **الإنكليزيّة:**
on the table
three minutes **before** (35)
from now **on** (36)
(37) **الصّينيّة المندريّة:**

zhuōzi **shàng**
على الطّاولة

نلاحظ أنّ اللّصيقة في المثالين (32، 33) من الفرنسيّة والإنكليزيّة تترتّب قبل الاسم، أمّا في المثال الإنكليزي (34) فتترتّب اللّصيقة بعد الاسم، وأمّا في المثال الإنكليزي (35) فنلاحظ وجود لصيقة موزّعة قبل الاسم وبعده. فواضح أنّ الإنكليزيّة تقدّم ثلاثة أنماط لترتيب اللّصيقة والاسم: نمط اللّصيقة القبليّة (preposition) وهو نمط يستوعب كذلك العربيّة والفرنسيّة، ونمط اللّصيقة البعديّة (postposition)، ونمط اللّصيقة المحيطة (circumposition) حيث يحتوي المركّب

لصيقتين واحدة في بداية المركّب وأخرى في نهايته. فتضعف هذه المعطيات التّعميم السّابق.

لكن قد يؤول النّظر في ألسن أخرى إلى اكتشاف نمط جديد أو أنماط جديدة، وفي ذلك هدر للوقت. فلا ندري كم مرّة سنعيد الكرّة لصياغة تعميم كلّي يستوعب مختلف الألسن البشريّة. ولا يعني أنّ النّمط غير المُثبت هو نمط مستحيل. لذلك فإنّ استقراء الظّاهرة في لسان واحد أو في عدد قليل من الألسن لا يمكن أن يحقّق الكفاية الوصفيّة فالتّفسيريّة. فينبغي حينئذ أن تعالج الظّاهرة اللّسانيّة قيد الدّرس بالنّظر في عيّنة (sample) اختباريّة كبيرة؛ فإذا كانت الأنماط الممكنة منطقيّا ستّة أنماط كما هو الشّأن مع أنماط ترتيب الكلم، تعذّر اعتماد عيّنة تتكوّن من خمسة ألسن مثلا لأنّها ستكون غير كافية مقارنة بالأنماط الممكنة. لذلك وجب توسيع العيّنة واعتماد ما لا يقلّ عن خمسين لسانا وحبّذا لو اعتمدنا مائة لسان لضمان بلوغ الكفاية الوصفيّة.

أمّا النّظريّة التّوليديّة فتقوم أساسا على المقارنة اللّسانيّة الدّاخليّة (intra-linguistic comparison) في صياغتها للكلّيّات. فلكي نحدّد التّرتيب الأساسيّ للألسن البشريّة، يكفي أن ننظر في الإنكليزيّة وحدها لنصوغ كلّيّة تنصّ على أنّ التّرتيب **فا ف مف** هو التّرتيب الأساسي؛ فكلّ الألسن تشبه الإنكليزيّة لا تختلف عنها إلاّ في النّظام الصّوتي والمعجم. فإن وجدت ترتيبات أخرى فهي مشتقّة من ذاك التّرتيب الأساسي.

إنّ هذا الاختيار المنهجيّ التّوليديّ موجّه أساسا بالفرضيّة الفطريّة التي ترى أنّ الأنسان يولد وهو مجهّز بالكلّيّات اللّغوية التي تؤسّس النّحو الكلّي. لذلك يكفي الاشتغال على لسان واحد للكشف عن خصائص اشتغال هذا الجهاز النّحوي؛ أي إنّ المبادئ الفطريّة التي يحملها الطّفل لاكتساب لسان واحد كافية للحدس باللّغة عموما.

إنّ المقارنة اللّسانيّة المتقاطعة هي انعكاس للمنهج الاستقرائيّ الذي تعتمده الأنماطيّة؛ فتصنيف الألسن إلى أنماط يبدأ أساسا باستقراء عيّنة واسعة من الألسن للحصول على قاعدة معطيات (database) ضخمة تسمح في مرحلة موالية بصياغة التّعميم صياغة تجاوز كلّ لسان. أمّا التّحليل اللّساني الذي يستند إلى لسان واحد فلا يكفي للكشف عن الكلّيّات. عمليّة المسح الانتظاميّة وحدها هي التي تيسّر ذلك. فتكون الكلّيّات الأنماطيّة كلّيّات استقرائيّة.

أمّا المقارنة اللّسانيّة الدّاخليّة فهي انعكاس للمنهج الافتراضيّ الاستنتاجيّ

الذي تنتهجه التّوليديّة؛ فافتراض كلّيّة ما يبدأ بالنّظر في لسان واحد. فتكون قاعدة المعطيات التّوليديّة محدودة جدّا مقارنة بقاعدة المعطيات الأنماطيّة. لكنّ المقارنة اللّسانيّة الدّاخليّة تؤول في مرحلة لاحقة إلى مقارنة لسانيّة متقاطعة، فبعد صياغة الافتراض المُنطلِق من لسان واحد، تمرّ النّظريّة إلى مرحلة اختبار الافتراض بالنّظر في ألسن أخرى. فتكون الكلّيّات التّوليديّة كلّيّات استنباطيّة أساسا.

2. 3. المقاربة الأنماطيّة الوظيفيّة/ المقاربة التّوليديّة الشكلانيّة

تمكّن الكلّيّات عند غرينبورغ من فهم المبادئ المتحكّمة في التّواصل البشريّ في كلّ الثّقافات. لذلك نعتها كروفت بـ"**المقاربة الأنماطيّة الوظيفيّة**" (ن كروفت، 2003، 2)، إنّها تساعد على فهم ما يوجد داخل الدّماغ البشريّ وداخل التّنظيم الاجتماعيّ الذي يمكّن النّاس من التّواصل عبر اللّغة.

تؤدّي اللّغة وفق المقاربة الأنماطيّة الوظيفيّة وظائف مرتبطة بالمجتمع. فهي تذهب إلى ضرورة تفسير البنية اللّسانيّة تفسيرا أوّليّا على أساس الوظيفة؛ فإذا كان ضمير المتكلّم المفرد وضمير المخاطب ضميرين أساسيّين في كلّ الألسن البشريّة، فذلك يعود إلى مقتضيات التّواصل التي تطلب باثّا للخطاب وسامعا متقبّلا له. وإذا جمعنا بين سمة التّعريف وسمة الضّمير للبحث عن الاحتمالات الممكنة للأنماط اللّغويّة، أنتج هذا الجمع نمطا مستحيلا منطقيّا هو النّمط الذي يكون فيه ضمير المتكلّم نكرة. فضمير المتكلّم يحيل على المتكلّم المعروف دائما لدى السّامع؛ فإقصاء هذا النّمط مرتبط بطبيعة التّواصل.

في المقابل، يطلق على المقاربة الشّمسكيّة المقاربة الشّكلانيّة لقيامها على تشغيل القواعد الشّكليّة في وصف البنية اللّسانيّة وتفسيرها بتوظيف المناويل الرّياضيّة. ويكون ترييض النّظريّة اللّسانيّة بإعادة بناء الواقع بناء رمزيّا.

إنّ ترييض اللّسانيّات من وجهة نظر شمسكي من شأنه أن يجعلها أقدر على التّجريد وعلى بناء عالمها الرّمزيّ بناء يرتقي بالمعطيات الملاحظة إلى مستوى الشّكلنة المحضة ويتيح لها قدرا وافرا من الدّقّة والاقتصاد. وتمثّل نظرية-س' التّوليديّة التي شكلن بها شمسكي الواقع اللّسانيّ شكلنة رمزيّة عالية خير شاهد على ما يمكن أن يفضي إليه ترييض اللّسانيّات من نتائج.

تقدّم نظريّة–س' تصوّرا مجرّدا لبنية المركّب يتكرّر بشكل دوريّ على امتداد الجملة. وقد ذهبت التّوليديّة إلى أنّ هذا التّصوّر ينسحب كونيّا على جميع الألسن الطّبيعيّة حيث تأتلف المركّبات على اختلافها حول رأس؛ فتكون الجملة بذلك بنية هرميّة نازعة إلى محور (Endocentric) يأتلف كلّ مركّب من مركّباتها

الدّاخليّة حول رأس؛ وليست بنية مسطّحة تقع كلّ مكوّناتها في المستوى نفسه. فيكون التّشكّل المتحكّم في كلّ الأبنية هو التالي:

(38)

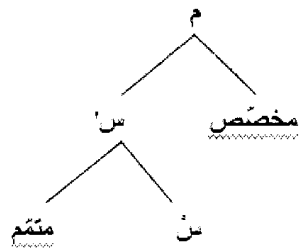

يمثّل س° رأس س' أو الإسقاط الأدنى، أمّا س' فهي الإسقاط الوسيط لـــ م س، في حين أنّ م س هي الإسقاط الأقصى لـ:س'. ويقع المخصّص وفق هذا التّمثيل قبل س'، وأمّا المتمّـــم فيقع بعد الرّأس. ولا يمتاز الشّكل (37) بقوّته التّجريديّة فحسب، بل يمتاز كذلك بقوّته التّكراريّة (recursivity) كما نلاحظ في التمثيل التّالي للجملة (38):

(39) الطّالب المجتهد يواظب على الدّرس

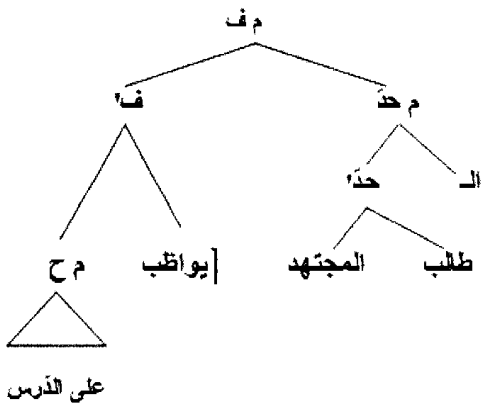

فتكون الجملة باعتبارها بنية كبرى تكرارا دوريّا للشّكل (38)، حيث تماثل بنيةُ ما رأسه فعل بنيةَ ما رأسُه حدٌّ وبنيةَ ما رأسُه حرفٌ. ويعدّ الشّكل (38) تمثيلا رمزيّا كلّيّا ينسحب على مختلف المركّبات النّحويّة في مختلف الألسن البشريّة.

3. الخاتمة

عقدنا في هذا العمل مقارنة بين الكلّيّات الأنماطيّة والكلّيّات التّوليديّة. فوقفنا على مظاهر التقاء ومظاهر اختلاف. إلاّ أنّنا في كلّ مرّة نرصد مظهرا

قائمة المراجع

سميّة المكّي (2013): الكفاية التّفسيريّة للنّحو العربي والنّحو التّوليدي من خلال الأبنية الإعرابيّة المشكلة، دار الكتاب الجديد، لبنان.

Chung Lisa and Kula C. (2006): Syntactic and phonological phrasing in Bemba relatives, ZAS papers in Linguistics 43, 2006, 31-54.

Chomsky Noam (2002): On nature and language – Cambridge

- (1981) : Lectures on government and binding, Dordrecht :Foris.
- (1986a): Barriers , Cambridge Mit Press.
- (1987): Quelques Concepts et conséquences de la théorie du gouvernement et du liage, in la nouvelle syntaxe, Ed. du Seuil, Paris.
- (1989) : Some notes on economy and derivation and representation in functional heads and clause structure, MIT working papers in Linguistics, volume 10, pp43-74, edited by Itziar Laka and Anoop Mahasian.
- (1993): A minimalist Program for linguistic theory in Hale.K and keyser SI eds, essays in honor of sylvain Bromberger- Cambridge, MIT Press, pp1-52.
- (1994a): Bare phase structure, occasional papers in linguistics, n:5, MIT.
- (1995): The Minimalist Program, the MIT Press, Cambridge Massachusetts, London .

Croft, William (2003): Typology and Universal, Cambridge university press, 2nd edition.

Dryer, Matthew S. 2001. "Mon-Khmer Word Order from a Crosslinguistic Perspective" In *Papers from the Sixth Annual Meeting of the Southeast Asian Linguistics Society, 1996*, edited by Karen L. Adams and Thomas John Hudak, pp. 83-99. Tempe: Arizona State University Program for Southeast Asian Studies. http://linguistics.buffalo.edu/people/faculty/dryer/dryer/mon.khmer.pdf

Dryer, Matthew S. 2005. "Order of subject, object, and verb". In The World Atlas of Language Structures, edited by Martin Haspelmath, Matthew S. Dryer, David Gil, and Bernard Comrie. Oxford University Press

Greenberg, Joseph H. 1966. "Some Universals of Grammar with Particular Reference to the Order of Meaningful Eleents. Universals of Language, ed. by J.H. Greenberg. Cambridge, Massachusetts, and London, England: MIT Press. pp.73-113.

Hawkins, J.A. 1983. Word Order Universals. New York: Academic Press

Shingo Imai (1998): Logical Structure and Case Marking in Japanese, http://linguistics.buffalo.edu/people/faculty/vanvalin/rrg/imai/imaimasters.pdf

Yi'an Wu (2004) : Spatial demonstrative in English and Chinese , John Benjamins Publishing Company Amsterdam/ Philadelphia.